



علاقة الأزمات المالية بالمحاسبة - دراسة تحليلية -

The relationship of financial crises with accounting –an analytical study -

بوهلة هاجر *

BOUHALLA Hadjer

طالبة دكتوراة ، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، bouhalla_haj@hotmail.com ✉

تاريخ النشر: 2017/12/31

تاريخ القبول: 2017/ 08 /03

تاريخ الاستلام : 2017/05/23

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بطبيعة العلاقة الموجودة بين المحاسبة والأزمات المالية، وذلك بالتطرق إلى أزمات مالية كانت سبب حدوثها ممارسات محاسبية، أو أن من نتائجها إحداث تغيرات على مستوى المحاسبة، حيث يعتبر الإطار الزمني للدراسة غير محدود، بمعنى التركيز على الأزمات التي تتوفر فيها شروط سببية المحاسبة أو التأثير على المحاسبة، ويكون ذلك بأسلوب تحليلي، حيث تم التوصل إلى أن نشأة الأزمات المالية -في بعض الأحيان - تكون نتيجة للممارسات المحاسبية خاطئة، خاصة فيما يخص الإفصاح والشفافية، من ثمة يتم تعديل جزء من الأعمال المحاسبية لتفادي وقوعها مرة أخرى.

كلمات مفتاحية: محاسبة، أزمات مالية، إفصاح، شفافية، قانون سارنتر أوكسلي

* المؤلف المراسل : بوهلة هاجر ، bouhalla_haj@hotmail.com ✉

ABSTRACT

This study aims to define the nature of the relationship that exists in accounting and financial crises, by addressing financial crises that were the cause of their occurrence of accounting practices, or that among their results are changes in the level of accounting, as the time frame of the study is considered unlimited, meaning focusing on crises that have causal conditions Accounting or the impact on accounting, and this is in an analytical manner, as it has been concluded that the emergence of financial crises - in some cases - is a result of wrong accounting practices, especially with regard to disclosure and transparency, so part of the accounting business is modified to avoid its occurrence again.

Key words: accounting, financial crises, disclosure, transparency, Sarbanes-Oxley Act.

1. مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانخيارات لكبرى الشركات، ولا يمكن تجاوز الآثار والعقبات الوحيدة التي تسببت فيها هذه الأخيرة. ولقد أجمع الباحثون على أن قيامها مرهون بممارسات مالية بحتة، كظهور أدوات مالية جديدة، تذبذبات أسعار الصرف والمضاربات الشديدة في الأسواق المالية، وغيرها.

غير أن هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأزمات المالية والمحاسبة، على اعتبار أن المحاسبة تعد أداة لاستخراج المعلومة المالية التي تبنى على أساسها قرارات هامة. وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما طبيعة العلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية؟

تم الإجابة هذه الإشكالية، باتباع المنهج التحليلي. وذلك بتناول العناصر الآتية:

- الإطار النظري للأزمات المالية والمحاسبة؛
- الأسباب المحاسبية للأزمات المالية؛
- الإصلاحات المحاسبية بعد وقوع الأزمات المالية.

2. الإطار النظري للأزمات المالية والمحاسبة

1.1. تعريف الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها: "انخفاض مستوى التنازلات في أسواق النقد والمال، وينعكس ذلك على حدوث ارتباك وخلل في مؤشرات الهبوط والصعود". (رزق، 2010، ص 21)

كما تعرف على أنها "تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتعتبر عن اختيار شامل في النظام المالي والنقدي". (العقون، 2013، ص 4)

فالأزمة المالية تتصف بسمات لا تختلف عن سمات الأزمات المختلفة، ومن أهمها: (الدليمي، 2011، ص 22)

- المفاجأة فهي كتوقع حدث سريع وغامض.
 - حسامة التهديد الذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.
 - مريكة: فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم النظام، وتحدث حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على مخاطرة.
 - ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.
 - تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يحدث صعوبات حمة في السيطرة على الموقف وإدارته.
- فالأزمات المالية هي مجموعة من الاضطرابات التي تضرب جزء أو كل عناصر النظام الاقتصادي، وهذا ما ينجر عنه تراجع الكفاءة في التسيير الأمثل للموارد. ويمكن أن تمتد هذه الاضطرابات لتصل إلى دول أخرى وقد تشمل كل العالم وهذا راجع إلى درجة انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض.

2.2. أنواع الأزمات المالية

تنقسم الأزمات المالية إلى ثلاثة أصناف، " حسب أصل الأزمات المالية، حسب نطاق الأزمة المالية وحسب سبب الأزمة المالية" (Evaldas et Asta, 2012, p38). أما من حيث أصل الأزمات، فهناك أزمة العملة وأزمة مصرفية وأزمة متعلقة بالديون العامة، أزمة أصلها ميزان المدفوعات، وقد يحدث التضخم أزمة مالية. أما من حيث نطاق الأزمة، فهناك أزمة منظومية، أي لا تتعدى النظام الاقتصادي الواحد، وقد تتعدى ذلك لتصبح أزمة دولية أي تشمل مجموعة من الدول، ويمكن أن تسيطر على معظم دول العالم بما يعرف بالأزمة الواسعة.

وتنقسم الأزمات من حيث السبب إلى أزمة الاقتصاد الكلي، وأخرى بسبب الذعر المالي، كما قد تسبب المخاطر في حدوث أزمات، وحتى العمل غير المنتظم يساهم في ذلك. ويحدث أن الهجوم على سعر الصرف إذا ما كان قويا أو حتى الاختيارات في أسعار الأصول المالية تنجم عنها أزمات مالية.

3.2. آثار الأزمات المالية

الأزمات المالية لها آثار سلبية على كافة الأصعدة. فمن الناحية السياسية، تسبب الأزمات المالية في اختيار الأنظمة السياسية القائمة وتشكيل تكتلات جديدة، بمعنى أن الأزمات المالية تقلب كافة المعطيات الموجودة وقد تمحى أنظمة سياسية وتظهر أنظمة أخرى.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الأزمات المالية قد تسبب ضعفا في مستويات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى "الإفلاس المتواصل لكثير من المصارف، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، والتدهور الحاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي" (كورتل ورزق، 2009، ص 288). كما أنه يتبع الأزمات المالية اشتدادا في حدة التضخم وذلك بسبب انكماش عرض المنتجات وهذا لإعراض المنتجين عن الإنتاج.

وفيما يخص الآثار الاجتماعية للأزمات المالية، فإنها تتمثل في تسريح العمال والموظفين وارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما يدفع إلى زيادة الآفات وانتشار الفقر.

4.2. المحاسبة

تعد المحاسبة أداة لاستخراج المعلومة المالية، أو بما يعرف بالقوائم المالية التي تعبر عن الصحة المالية للمنشأة، ويتأتى ذلك من خلال المتابعة المستمرة لحركة نشاط وقياس الأحداث والعمليات المالية وتبويبها في قوائم محددة وفقا للإطار القانوني المعمول به.

ولقد ظهرت المحاسبة كنتيجة حتمية لظهور المبادلات التجارية والتوسع فيها، حيث اقتصر الأمر بداية على الأفراد ثم تعدى ذلك إلى الجماعات، وأضحى اليوم هناك تبادلات بين الدول.

3. الأسباب المحاسبية للأزمات المالية

منذ سنة 1637، شهد العالم العديد من الأزمات المالية، حيث كان يشترك معظمها في أن السبب الرئيسي لحدوثها إما الزيادة في المضاربة على أصول مالية معينة، أو بسبب أزمة ثقة بين المودعين والمؤسسات المالية المسؤولة على ذلك (سلام، 2012، ص 68). وفيما يلي سيتم النظر للأسباب المحاسبية التي كانت الدافع لاندلاع أزمات واختيار كبريات الشركات.

1.3. أهمية الإفصاح والشفافية المحاسبية

يعتبر الإفصاح "أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي الذي يؤدي دوره عن طريق توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تمثل المحتوى لرسائل الإعلام المحاسبي الذي يزود المستخدم بالمعلومات الكافية والملائمة التي يتوقع أن تفيده في اتخاذ قراراته، كما تساهم مساهمة فعالة في عمليات التنبؤ وتقدير الموقف ووضع الاستراتيجية المناسبة للفترة المستقبلية." (رضوان، 2004، ص 61).

يمكن القول بأن الإفصاح يقصد به توفير المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة، وذلك بأن تعكس هذه المعلومات وبشكل دقيق جميع المعاملات المالية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة، حتى يتم استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات. وتكمن أهمية الإفصاح على أنه "أداة قوية للتأكد من سلوك الشركة وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال" (القشي والخطيب، 2006، ص 27)

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الإفصاح حسب المستخدم للمعلومة، فقد يكون إفصاحا كاملا يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على المستخدم لها. وقد يكون إفصاحا كافيا، ويقصد به الإفصاح الذي يغطي حاجيات المستخدمين بما يمكنهم من استخدامها بطريقة مثلى.

ويقوم الإفصاح على مجموعة العناصر حتى يؤدي الغرض المرجو منه:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية.
- توفر التوقيت الملائم لإعداد وعرض المعلومات.

أما بالنسبة للشفافية، فيقصد بها مبدأ إيجاد "بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية." (بن طاهر وبوطلاعة، 2012، ص 10)

و يقصد بالشفافية المحاسبية أن تكون المعلومات واضحة للجميع بدون تعقيدات تحد من فهمها. وعليه، يكمن دور آلية الإفصاح والشفافية في توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية حيث تكمن أهميتها في تحقيق: "الصحة والسلامة المالية، توفير المناخ والمعلومات لجميع المهتمين وكذا جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة، تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث داخل المنشأة". (رجب، 2012، ص 180).

انطلاقا مما سبق، فإن الإفصاح والشفافية المحاسبية يعدان من أهم العناصر التي يقوم عليه اتخاذ القرارات السليمة، والجيدة لكل الأطراف. وبالتالي، يجب على كل المؤسسات أن تعمل على وضع نظام جيد للإفصاح والشفافية بما يخدم مصالح كل الأطراف. إن سقوط شركة إنزون للطاقة، التي كانت معلما كبيرا في الاقتصاد الأمريكي، يعتبر ضربة قوية له، حيث يعزى انخيارها إلى تقديم بيانات محاسبية مغلوطة وذلك بالتواطؤ مع مكتب المحاسبة "أندرسون" الذي كان يمسك الأعمال المحاسبية لهذه الشركة، إضافة إلى تقديم خدمات المراجعة الداخلية للشركة نفسها.

2.3. سلبيات بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية

تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية، حيث عرفت أعقاب ركود الأسواق المالية سنوات الثمانينيات. ذلك أنه استخدمت بعض الممارسات المحاسبية من أجل رفع جودة الاستثمارات وإعادة تنشيط الأسواق وبعث حركيتها من جديد. وعليه، تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها إيجاد "انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة". (حماد، 2005، ص53)

ويمكن التمييز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية بين: (JONES, 2011, p6)

- ✓ المحاسبة النفعية، يعني وجود عدة خيارات في التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة مسبقاً، وعادة ما تكون في شكل أرباح مرتفعة بإتباع المبادئ المحاسبية أو لا. - أي زيادة الربحية الحالية للسهم الواحد حتى تزيد مستقبلاً.
- ✓ تمهيد الدخل، وهو إدارة الأرباح المرغوبة من أجل إلغاء التذبذب الموجود على مستوى الدخل، وذلك يعني القيام بخطوات لتخفيض الدخل المرتفع ونقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.
- ✓ إدارة الأرباح، بمعنى التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف مرسومة مسبقاً من الإدارة أو نتيجة لتوقعات تعد من المحللين، أو بطريقة تحسن صورة الدخل.

إذن فالمحاسبة الإبداعية هي تلك الممارسات المحاسبية في إطار قانوني - مرونة قانونية-، تعطي صورة عن المنشأة مستهدفة من طرف الإدارة لتضليل مستخدمي القوائم المالية، وعادة ما يكون هذا الهدف جلب المستثمرين أو بغرض غش ضريبي مثلاً، أو حتى لإخفاء عيوب الإدارة التنفيذية عن الإدارة العليا وعن أصحاب رأس المال.

لقد كانت المحاسبة الإبداعية في بداية الأمر عبارة عن حل لمشكل الركود في الأسواق المالية، إلا أن الإفراط في استخدام هذا النوع من المرونة في المحاسبة وتعدد البدائل المتاحة واستغلال الثغرات، من شأنه أن يحدث مشاكل قد تتطور لتصبح أزمات حقيقة. ولعل مثال سقوط شركة وولد كوم للاتصالات بسبب الممارسات المحاسبية غير الصحيحة من تضخيم الأرباح، والتلاعب بحسابات التدفقات النقدية، وذلك من خلال (الدوغجي وسيد علي، 2011، ص14):

- احتجاز الأرباح لأكثر من عشر (10) سنوات.
- احتجاز احتياطات كبيرة.
- زيادة نسبة العلاوات والمكافآت للمدراء التنفيذيين بالشركة.
- أكدت لجنة الأسواق المالية في الدعوى المقدمة ضد الشركة بأنها قد دخلت في خطة وجهتها وأقرتها إدارتها العليا ومكنتها من : إخفاء نفقات بمبلغ 8 مليار دولار، الإعلان عن تدفقات مالية غير حقيقية أقرتها إدارتها العليا فاقت قيمتها 2 مليار دولار في 2001 بدلا من خسائرها الفعلية البالغة 662 مليون دولار.

3.3. المشاكل التقنية للمحاسبة

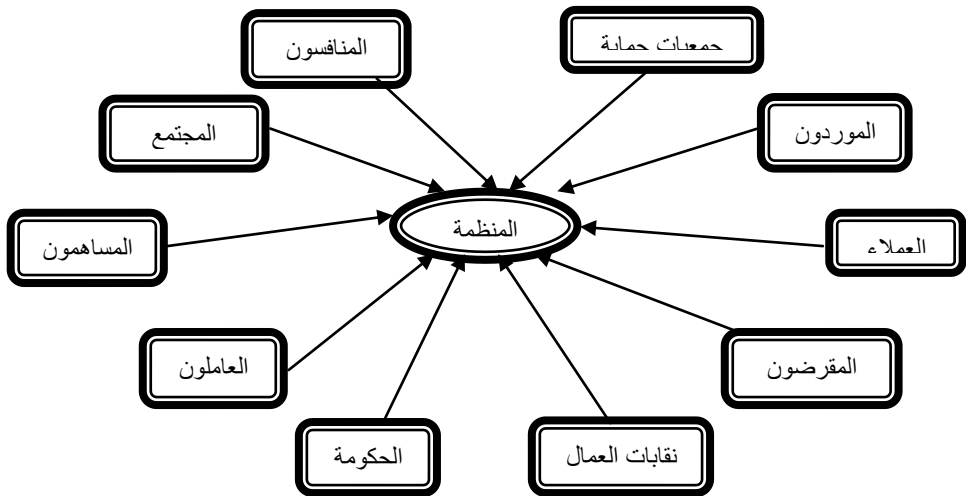
المحاسبة كونها أداة تساعد على إنتاج المعلومات المالية بغرض اتخاذ القرارات المناسبة، لا بد أن تقوم على مجموعة من المبادئ والفروض التي تساهم في تشكيل المخرجات النهائية من قوائم مالية وغيرها. وعليه، توجد بعض المشاكل التقنية في المحاسبة بحد ذاتها، والمتمثلة في:

- وجود بدائل متعددة في الطرق المحاسبية، حيث كل بديل يعطي نتائج مختلفة عن البديل الآخر كبدائل اختيار تكلفة إخراج المخزون.
- الاعتماد على التقديرات والتنبؤات في انتهاز الخطط المستقبلية كالموازنات التقديرية.
- عدم وجود معالجات محاسبية وضوابط للتمويلات خارج الميزانية.
- مشكلة اختيار طرق التقييم الأنسب لعناصر الأصول - التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة السوقية.
- بطء استجابة المحاسبة للتغيرات السريعة والعوامل المحيطة خاصة الأدوات المالية المبتكرة، وغياب المعالجات المحاسبية المناسبة لها.
- مشكل القياس المحاسبي، وبالأخص للأصول المعنوية كشهرة الخلل وبرمجيات الإعلام الآلي.

4.3. تأثير أصحاب المصالح على الهيئات المشرفة على سن القوانين المحاسبية

يعرف أصحاب المصالح على أنه كل شخص طبيعي أو معنوي له مصلحة في المنشأة. ويتنوع هؤلاء بين هيئات حكومية، عملاء، موردين، منافسين. يمكن تحديد نموذج أصحاب المصالح من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: نموذج أصحاب المصالح



المصدر: أحمد القطامين، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 26.

ولا يمكن تجاوز أثر أصحاب المصالح على "المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية كي تتناسب مع الآليات التي تسعى المؤسسات المالية في إظهارها وهذا سوف يدخل بمبدأ الإفصاح والشفافية" (عبود، 2009، ص18) مما يتسبب في نوع من الخلل وعدم وجود الإفصاح وتحقيق الشفافية بالوجه الصحيح.

4. الإصلاحات المحاسبية بعد وقوع الأزمات المالية

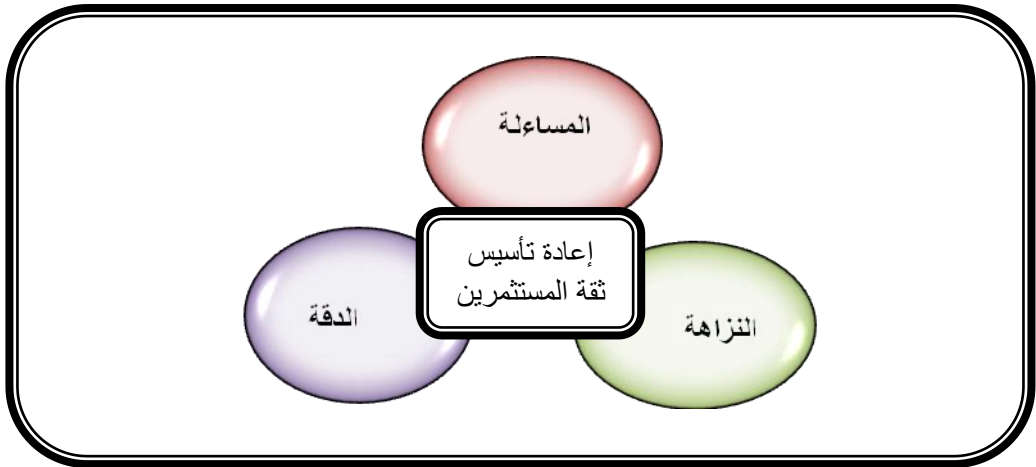
نتيجة لمخلفات الأزمات المالية الكبيرة، يتم إحداث مجموعة من الإصلاحات للأسباب التي دفعت لقيام هذه الأخيرة، وبالنسبة للأسباب المحاسبية للأزمات المالية، نجد قانون سارينز أوكسلي، وإصدار المعايير الدولية للمحاسبة.

1.4. صدور قانون سارينز أوكسلي

نتج عن انهيار شركة إنرون سنة 2001، وشركة وولد كوم وغيرهما من الشركات تدهورا ملحوظا للاقتصاد الأمريكي، حيث كان الدافع للقيام بإصدار قوانين تزيد من ضبط مهنة المحاسبة والقائمين عليها. وفي سنة 2002، تم إصدار قانون سارينز أوكسلي.

ولقد اشتق اسم قانون سارينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley) من الشخصين اللذين قاما بإصدار هذا القانون، وهما بول سارينز ومايكل جي. أوكسلي، يطلق عليه في لفظ مختصر SOX. فبعد أعقاب الفضائح المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث غابت الثقة في القوائم المالية، وحاول هذا القانون أن يعيد الثقة في القوائم المالية، وتقوم ركائزه على ثلاثة عناصر كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 02: ركائز قانون سارينز أوكسلي



المصدر: Sanjay Anand, Essentials of Sarbanes-Oxley, John Wiley & Sons edition, USA, 2011,

Chapter 2.

ركز قانون ساربنز أوكسلي على العناصر الآتية:

✓ **النزاهة**، يسعى قانون ساربنز أوكسلي إلى غرس النزاهة في الشركات، من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين، فمن الضروري أن تنقل الشركة صورة ذات معايير أخلاقية ومهنية عالية. والهدف الأول لهذا القانون هو أنه في الوقت المناسب سيعرف المستثمرون تجاوزاتهم السابقة ويستعيدوا ثقتهم في الشركات التي سيستثمرون فيها.

كما يسعى القانون إلى ضمان سلامة السجلات المالية بمعنى أنها كاملة ومثلة، من خلال مطالبة الشركات بتقديم جميع المعلومات المالية ذات الصلة، دون استثناء. كما يطمح هذا القانون للقضاء على التقارير الاحتيالية والخطأ.

✓ **الدقة**، يسعى قانون سوكس SOX أيضا للتأكد من أن المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها موثوقة ودقيقة. قبل صدور هذا القانون، كان المستثمرون بدون معيار واضح أو طريقة للمقارنة بين التدابير الأمنية، حيث تم ترك الشركات لتحديد مستوى الأمان الذي تتمتع به. من خلال وضع معيار يتم تطبيقه في جميع المجالات، ويحاول هذا القانون وضع نظام يتم فيه منع السلوكيات الفاسدة والمضللة والكشف عنها.

✓ **المساءلة**، للرفع من مستوى ثقة المستثمرين لابد من توفر عنصر المساءلة، وتحميل المسؤولية لكل شخص قام بتجاوزات في إطار أدائه لمهامه في الشركة، وتنزيل عقوبات صارمة كالحبس أو الغرامات المالية أو حتى العزل من المنصب إذا تطلب الأمر ذلك. وقد نص القانون صراحة على نوع العقوبات الملائمة لكل تجاوز قد يحصل في الشركة.

ركز قانون سوكس SOX على ثلاثة محاور رئيسية وهي: المراجعة، التقارير المالية وحوكمة الشركات، وتبرز ملامحه من خلال:

- تأسيس مجلس أعلى للمحاسبة لمراقبة أداء المحاسبين القانونيين.
- الحرص على استقلالية المراجع.
- على كل شركة الفصل بين مهام المراجعة والمهام الاستشارية المحاسبية.
- العقوبات المالية والجنائية لكل من اقترف تجاوزات.
- الفصل بين مهام المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية.
- تحميل المدير التنفيذي والمدير المالي مسؤولية الفساد الإداري والمالي.

أما فيما يخص تعزيز الإفصاح والشفافية، فإن القانون اشترط وجود إيضاحات بكافة الأحداث التي ينبغي الإفصاح عنها والتي تزيد من وضوح الصورة العامة للقوائم المالية، ويتمثل ذلك في (الدوغجي وسيد علي، 2011، ص20):

- إيضاح بأن الإدارة مسؤولة عن وضع هيكل للرقابة الداخلية وإجراءات تطبيقها.
- تقييم لفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية للتقرير المالي في نهاية السنة المالية.
- إيضاح يحدد إطار العمل المستخدم عن طريق الإدارة لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالية.
- تقديم تقرير من مراجع الشركة بالتصديق على تقرير تقييم الإدارة للرقابة الداخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون سارينز أوكسلي لم يكن حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعدى الأمر إلى مجموعة من الدول مثل إنكلترا وفرنسا التي استنبطت من هذا القانون مجموعة من القوانين حتى تتجنب المشاكل التي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية.

2.4. إصدار المعايير الدولية المحاسبية

تتعدد الدوافع التي أدت إلى إصدار المعايير الدولية للمحاسبة إلى:

- ✓ انتشار الشركات الكبرى والعابرة للحدود فيما يعرف بشركات متعددة الجنسيات وهذا ما صعب من وجود تجانس بين المعلومات المالية الصادرة بين البلدان نظرا لاختلاف أساليب القياس.
- ✓ توسع نطاق التعامل بالمعلومة المالية، حيث ينحصر الاهتمام بالمعلومة المالية في أطراف محددة وذلك فيما يخص الملاك وإدارة الشركة. بعدها أضحت كل من له مصلحة في شركة يبحث عن الحصول على المعلومة المالية من مستثمرين، نقابات عمالية، الجهات الحكومية، الموردين والزبائن وغيرها من الفئات.
- ✓ وجود تعارضات كبيرة جدا بين الأنظمة المحاسبية لدول الإقليم الواحد ما صعب من إيجاد نقاط إلتقاء بينهم خاصة في حالة حدوث معاملات اقتصادية.
- ✓ الاختلافات الثقافية بين الدول والتي تتأثر بعدة عوامل كالدين، التوجه الفكري السائد، الأعراف والتقاليد، وحتى تعرضها للاستعمار أو كونها دولة مستعمرة. وهذا من شأنه أن يؤثر على النمط الاقتصادي المتبع وبالتالي يساهم في تشكيل النظام المحاسبي لمؤسسات الأعمال يكون مختلفا تماما عن غيره في دولة أخرى.
- ✓ النمو الملحوظ للاستثمار الأجنبي، نظرا لتوفر تسهيلات وتخفيض التكاليف والبحث عن أسواق جديدة.
- ✓ وتجدر الإشارة، إلى أن عملية التوحيد المحاسبي سبقها وجود العديد من الجهود المتمثل في ملتقيات ومؤتمرات تعاونية بين دول مختلفة من أجل مناقشة المشاكل المحاسبية الحاصلة في تلك البلدان وللاستفادة من خبرات وتجارب بعضهم البعض.
- ✓ البحوث والإسهامات العلمية في حل المشاكل المحاسبية للمؤسسات متعددة الجنسيات، مهدت لتكوين أرضية خصبة لإيجاد التوافق المحاسبي.

حتى يتحقق الهدف المرجو من المعايير في حل المشاكل وإزالة العراقيل والحد من التقليل من الأزمات واختيار الشركات، لابد للمعايير أن تتوفر على خصائص معينة والتي تتمثل في: (أبو الخير، 2009، ص7)

- أن تسمح تلك المعايير بالتطبيق المتسق بما يساعد على إجراء المقارنة مع الفترات الماضية ومع الشركات المماثلة.
- أن يترتب على تطبيقها شفافية كاملة بحيث تمكن القارئ من استقراء المعالجات والوقائع المحاسبية الضمنية وراء الأرقام التي تفصح عنها القوائم المالية.

- أن تحقق الإفصاح الكافي فيما يتعلق بالتطبيق المحكم للمعايير، فإن الهيئة ربطت ذلك بالدور التفسيري للهيئة المعنية بوضع معايير محاسبية تتصف بدرجة عالية من الجودة ما لم يتبع إصدار الآليات الفعالة والتفسيرات الكافية التي تساعد على اتساق التطبيق المحاسبي للمعيار من فترة لأخرى ومن شركة لأخرى.

لقد مر صدور المعايير الدولية للمحاسبة بعدة تغيرات إلى أن وصلت للشكل المعمول به حالياً، حيث كان للأزمات المالية بالغ الأثر في هذه التغيرات، فنجد أنه بعد أزمة جنوب شرق آسيا في 1996 تمت إضافة معايير جديدة كمعيار عرض البيانات المالية IAS 1، وتم إدخال تعديلات عليه سنة 2003 بعد قانون سوكس SOX، ثم تحسينات أخرى في السنوات 2007، 2008، 2009 و 2011.

كما أن لجنة إصدار المعايير كانت تستجيب كل مرة للمتغيرات وأحداث خاصة بعد أزمة الرهن العقاري في 2008، جرت نقاشات حادة حول مواصلة العمل بمعيار القيمة العادلة من عدمه، إذ أجمعت العديد من الدراسات أنه لم يكن سببا في حدوث الأزمة، حيث أكد (سلوم ونوري، 2009، ص20) "أن المعايير المحاسبية وخصوصا معايير القيمة العادلة ليست السبب الأساس في نشوء الأزمة المالية، إذ أنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية".

5. خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الأزمات المالية تتأثر بالمحاسبة، وقد تسبب في حدوثها، ويظهر ذلك من خلال: وجود خلل في أنظمة الإفصاح والشفافية، أو من خلال ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما تؤثر بعض المشاكل التقنية للمحاسبة على الأداء الأمثل لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى أن أصحاب المصالح يضغطون على الهيئات التي تصدر المعايير المحاسبية. كما أن المحاسبة تتأثر هي الأخرى بالأزمات المالية يتضح ذلك من خلال الإصلاحات والتحسينات التي يتم إدراجها على المحاسبة عقب الأزمات وانحيار الشركات، ولعل إصدار قانون سارينز أوكسلي الذي أحدث تغيرات جذرية فيما يخص الإفصاح على القوائم المالية، خير مثال على الإصلاحات المحاسبية التي أعقبت انحيار كبريات الشركات.

حتى يتم تجنب وقوع الأزمات المالية لأسباب محاسبية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات، والمتمثلة في:

- التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ووضع قوانين تضبط ذلك.
- العمل على تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية.
- سد ثغرات المشاكل التقنية للمحاسبة، وإيجاد البدائل المناسبة.
- رفع الضغط على الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية، الممارس عليه من طرف أصحاب المصالح.
- على هيئات المصدرة للمعايير المحاسبية أن تراعي الصالح العام، حتى لا يتم إقصاء أي طرف له مصلحة.
- تدعيم وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية، وتشجيع استقلالية المدقق الخارجي.

المراجع:

1. أبو الخير مدثر، جودة معايير المحاسبة المالية بين المبادئ والقواعد وتفضيلات المهتمين: دراسة تحليلية وتجريبية ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد 1، 2009.
2. الدليمي أحمد فواز وأحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات المالية الدولية المالية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. الدوغجي علي وأسامة سيد علي، دور قانون سارنيز أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، العراق، 2011.
4. العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج: "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه - علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.
5. القشي ظاهر والخطيب حازم، "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"، مجلة إريد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، الأردن، 2006.
6. القطامين أحمد، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
7. بن الطاهر حسين وبوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2012.
8. سلوم حسن عبد الكريم ونوري بتول محمد، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمي، المؤتمر الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الزرقاء، الأردن، 2009.
9. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف - ، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
10. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
11. عبود سالم، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن، 28-29 أفريل 2009.
12. سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة- تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه - نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
13. عبد الملك أحمد رجب، "إطار مقترح لتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10.

14. رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
15. كورتل فريد وكمال رزق، الأزمة المالية: مفهوماها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 20-أ، 2009.

- 16.Evaldas Racickas & Asta Vasiliauskaite, Classification of financial Crises and their occurrence frequency in global financial markets, Socialiniai tyrimai/Social Research, Siauliai, Nr. 4(29), Lithuania, 2012.
- 17.Michael John Jones, Creative accounting fraud and international accounting scandals, Willy & Sonc, inc, USA, 2011.
- 18.Sanjay Anand, Essentials of Sarbanes–Oxley, John Wiley & Sons edition, USA, 2011.